



M E C A S

Laboratoire de recherche

Management des Entreprises & du Capital Social

**Les Cahiers
du**

M E C A S



N° 7 Décembre 2011
ISSN 1112-5969



M E C A S

Laboratoire de recherche

Management des Entreprises & du Capital Social

Les Cahiers

du

M E C A S



نشر ابن خلدون - تلمسان
Editions Ibn - Khaldoun - Tlemcen

Université Abou-Bekr Belkaid - Tlemcen

N° 7 Décembre 2011
ISSN : 1112-5969

Règles de Publication dans la revue

- L'analyse scientifique et le traitement objectif sont de rigueur.
- L'article doit être rédigé dans un style académique, accompagné d'un résumé ne dépassant pas 50 mots.
- Un résumé en Anglais est obligatoire pour les articles rédigés en Arabe ou en Français.
- L'article doit être **inédit**.
- L'article doit être saisi sur microsoft word, et envoyé seulement par courrier électronique à l'adresse de la revue.
- La présence du JEL CODE est indispensable.
- L'article doit être saisi en respectant les marges suivantes :
- **Police : Naskh1 Normal** (pour les articles en arabe), **Taille 13** et **Times New Roman** (pour Français & Anglais), **Taille 09**.
- Marges : Haut et Bas **4.6 cm**, Droite et gauche **3.5 cm** sur format A4.
- Le(s) nom(s), prénom et coordonnées de l'auteur(s) (affiliation, adresse professionnelle, e-mail et numéro de fax) doivent figurer en note de bas de page dans la première page de l'article.
- Les tableaux et les figures doivent figurer en fin de l'article (numérotés dans le texte) après la bibliographie.
- La bibliographie doit respecter les normes internationales de citations d'articles, de livres et des communications.
- Les articles seront soumis, pour évaluation, à un comité de lecture (blind peer review) qui émettra un avis de publication, ou le cas échéant, le rejet ou le renvoi de l'article à son auteur (s) pour d'éventuelles corrections ou modifications.

TABLE DES MATIERES

	Pages
Positionnement des Banques Algériennes dans le Cadre de L'Ouverture à l'Economie Mondiale.....1 BOUTARENE Nezha, BENHABIB Abderrezak	1
Impact des TIC et spécialement le WEB sur le comportement d'achat du consommateur cas wilaya de Tlemcen.....15 BERRACHED Wafaa	15
L'influence de la qualité des soins sur la satisfaction des patients :Application de la méthode des équations structurelles33 BENACHENHOU Sidi Mohammed, BENHABIB Abderrezak, KESSAS Zakia	33
Contraintes de financement et dynamiques entrepreneuriales : le cas des petites et micro entreprises de la Ville de Tlemcen46 BOUNOUA Chaib	46
Methods of assessing the creditworthiness of bank private clients.....61 SERGIY SMERICHEVSKIY & OLENA KLIMOVA	61
فعالية التسويق في بناء الميزة التنافسية في سوق الهاتف النقال بالجزائر67 شريف نصر الدين، أولاد حمودة عبد اللطيف	67
أثر إدارة الإبداع على الميزة التنافسية للمؤسسات دراسة حالة المؤسسة الوطنية للأفرشة المغاربية lit-Mag80 تلمسان قوراري مريم صوفي إيمان، جناس مصطفى	80
دور التشخيص الاستراتيجي في صياغة إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية محاولة تطبيق نموذج SWOT على مؤسسة SACAHEH.....93 معاريف محمد، بن حبيب عبد الرزاق	93
دراسة قياسية للنماذج النقدية لتحديد سعر الصرف في الجزائر111 صحراوي سعيد، بن بوزيان محمد	111
نماذج التنبؤ الاقتصادي دراسة مقارنة بين العمليات العشوائية والشبكات العصبية135 عدالة العجال	135
سعر الصرف الحقيقي التوازني - حالة الدينار الجزائري150 بلحريش عائشة	150
محددات أنظمة الصرف وأثرها على الأداء الكلي لاقتصاديات الدول النامية168 حسن جديدن و بن حاسين بن أعمار	168
الموارد البشرية ومعايير الكفاءة الاستخدامية لخدمة التنمية المستدامة192 بوزيان عثمان	192

- 212.....القطاع غير الرسمي، العمود الفقري للاقتصاد الجزائري
بلعري عبد القادر، عبد اللاوي محمد ابراهيم
- 226.....تأثير التعبئة والتغليف على السلوك الشرائي للمستهلك الجزائري دراسة حالة: مدينة تراقف / البلدية
بن يمينة كمال وملكي سمير بهاءالدين
- 245.....محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية)
داودي محمد، بن بوزيان محمد

لبن بوزيان محمد، **محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مجلة الدراسات
 قياسية، صفرية، 2011، ص 245-246، **(دراسة تحليلية وقياسية)**، داودي محمد، مجلة الدراسات
 قياسية، صفرية، 2011، ص 245-246، **داودي محمد**، daoudim@ymail.com
 الملحق الجامعية مغنية-تلمسان
بن بوزيان محمد، mhboubouziane@yahoo.fr
 كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة تلمسان

ملخص: تركزت هذه الورقة البحثية على تحديد مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من خلال تسليط الضوء على مناخ الاستثمار بناءً على بعض المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة الاقتصادية الكلية. والأدبيات الاقتصادية التي اهتمت بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، موضحين بعد ذلك أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، مركزين أساساً على معطيات الاقتصاد الجزائري، ومعتدين على أساليب التحليل الوصفي والقياسي لمعالجة موضوع الدراسة. مستخلصين أهم النتائج:

الكلمات المفتاح: الاستثمار الأجنبي المباشر، المناخ الاستثماري، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، البيئة الاقتصادية.

تمهيد: يرى الاقتصاديون أن انخفاض النمو الاقتصادي وتباطؤ عملية التنمية الاقتصادية يرجع إلى عدد من العوامل الأساسية، ويقع في مقدمتها ما يعرف بمشكلة التمويل، وهي الفرق بين الادخار المحلي والاستثمارات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي، وتعد مشكلة التمويل من أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية. ولذا كان اهتمام معظم البلدان النامية بمحل هذه المشكلة من خلال تشجيع الادخار المحلي وتحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك من خلال تهيئة وتحسين مناخ الاستثمار، ويعرف مناخ الاستثمار على أنه "مجموع الأوضاع والاتجاهات الاقتصادية والسياسية والتشريعية والإدارية التي تؤثر في جذب وتنشيط الاستثمارات ولا تتوقف العوامل المخلدة لبيئة

الاستثمار على الأوضاع الحالية فقط وإنما تمتد إلى التوقعات المستقبلية المتعلقة بها¹. يمكن ربط مفهوم مناخ الاستثمار بمجال السياسات الاقتصادية الكلية وذلك من خلال تعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، بأنها تلك التي تتسم بعجز طفيف في الموازنة العامة، وعجز محتمل في ميزان المدفوعات بحيث يمكن تمويله بواسطة التدفقات العادية للمساعدات الأجنبية أو الاقتراض العادي من أسواق المال العالمية. والتي تتصف أيضا بمعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف مستقر وبيئة سياسية ومؤسسية ثابتة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري بواسطة الأفراد والمؤسسات والهيئات². هناك اشتداد في المنافسة الدولية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة مخزونه وتدفقاته خاصة منها الواردة، وارتفاع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال الثابت، وزيادة دوره الفعال كمصدر أساسي للتمويل الدولي، وقد ساهم في زيادة درجة الارتباط والاندماج العالمي، لارتكاز جهود استقطابه على الانفتاح الاقتصادي من خلال تحرير حركة التجارة ورؤوس الأموال، وإقرار الخصوصية. كما أنه ليس من أولويات الشركات الأجنبية العالمية والمستثمرة خارجها حدودها في مناطق مختلفة من العالم، خدمة الأهداف التنموية للبلد المضيف، لذلك لا يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً لتدعيم مسار التنمية الاقتصادية في البلد المضيف له، ما لم يرتق هذا الأخير بسياسات تحسن مناخ استثماره إلى المستوى الذي يزيد من قدراته التفاوضية لإشراك العمالة المحلية واستيراد التكنولوجيا وإعادة استثمار الأرباح. وهناك من الدول النامية التي هي في حاجة إلى التكنولوجيا ونوعيتها أكثر مما تحتاجه من رؤوس أموال.

ترتبط جاذبية أي بلد للاستثمار الأجنبي المباشر بمستوى فاعلية مناخه الاستثماري، وهذا ما يبرر التباين الملحوظ بين البلدان النامية والمتقدمة. وبين البلدان النامية في ما بينها. إن الشركات العالمية شديدة الحساسية لكل متغيرات مناخ الاستثمار القانونية والتنظيمية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لذلك من الخطأ أن تقتصر جهود تحسين مناخ الاستثمار على بعضها دون الأخرى، بل يجب أن تشملها جميعا في إطار سياسة كلية تراعي متطلبات التنمية للبلد المضيف والشركات العالمية المستثمرة. وعليه ينبغي لدول العالم المختلفة أن تتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة للاستفادة وبقدر الإمكان من فرص نقل التكنولوجيا والمعرفة العلمية التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر وتستخدمها لغرض النهوض باقتصاديتها لأنها تملك جميع المؤهلات البشرية والاقتصادية ولا تحتاج سوى إلى الإرادة المخلصة والواعية لإحداث التنمية المنشودة التي تمكنها من الوصول إلى مصاف الدول المتقدمة والتي قطعت أشواطاً كثيرة في هذا المجال. لقد ارتبط

¹ طارق احمد نوير، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، 2004، ص 12.

² علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 5.

تطور ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر منذ الاستقلال إلى حد الآن بعاملين أساسيين، الأول يتمثل في التطورات والظروف التي شهدتها نظام العلاقات الاقتصادية الدولية والتي كان لها الانعكاس البارز على تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة وزنه في هيكل التمويل الدولي. أما العامل الثاني فقد ارتبط بالتوجهات التي اعتمدها الجزائر على المستوى الاقتصادي والتغير الذي عرفه النهج الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، والانفتاح على الأسواق العالمية والذي نتج عنه ظهور استراتيجيات تنمية جديدة.

سنتعرض من خلال هذه الورقة البحثية إلى مناخ الاستثمار وما هي أهم مكوناته، ثم نغوص في الأعماق النظرية لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مبرزين أهم الدراسات التي عالجته، ثم نحاول أن نتعرض لتحليل محددات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال دراسة قياسية مرتكزين على المحددات الاقتصادية والتي أمكننا الحصول على المعطيات المتعلقة بها، وأخيرا سنحاول أن نحلل نتائج الدراسة القياسية إسقاطا على الواقع الاقتصادي الجزائري. وستكون خطوات البحث على النحو الآتي :

1. مناخ الاستثمار؛
2. الأساس النظري؛
3. الدراسة القياسية؛
4. النتائج والتحليل؛
5. الخاتمة؛

1- مناخ الاستثمار :

يرتبط مناخ الاستثمار بمجموعة من العوامل التي تخص موقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تمكن الشركات من الاستثمار على نحو منتج وخلق فرص العمل وتوسيع نطاق أعمالها، ويعتبر مناخ الاستثمار من المفاهيم المركبة لأنه يتعلق بجوانب متعددة، بعضها متعلق بمدى توفر منشآت البنية التحتية، والبعض الآخر بالنظم القانونية أو الأوضاع السياسية، والثالث بالمؤسسات والرابع بالسياسات، فهذا المفهوم المركب هو مفهوم ديناميكي دائم التطور لملاحقة التغيرات السياسية والتكنولوجية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن إدراج مفهوم المناخ الاستثماري المناسب تحت عنوانين كبيرين أحدهما مرتبط بمدى إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي ويرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين والثاني يتعلق بكل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بفكرة المخاطر.³ وتعرف المنظمة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بأنه يُعبر عن مجموع الأوضاع القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الاستثمار، ومكوّنات

³ بن حسين، ن، مقال بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، بدون تاريخ نشر، ص 2.

هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير إلا أنه أمكن حصر عدة عناصر يمكن في مجموعها أن تعطي أهم العناصر المحفزة للمستثمر والتي يبني عليها المستثمر قراره الاستثماري على النحو الآتي :

- تمتع البلد المضيف بالاستقرار السياسي والاقتصادي.
- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
- استقرار سعر العملة الوطنية.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص الاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية المسؤولة.
- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- الإعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار واستقرارها.
- توفر شريك محلي من البلد المضيف.
- حرية التنقل، حرية التصدير، وتوفر فرص استثمارية.⁴

كما أن توفر الحد الأدنى المقبول للقدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية في المستقبل وبما يضمن سلامة المشروع وحماية مصالحه، يعتبر الشرط الأول لدخول الاستثمار إلى أي بلد. وكما هو معلوم أن الجزائر قد اتخذت قرارا يرتبط بفتح الباب أمام الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاعات المختلفة، ومن تم سنحاول أن نحلل هذا القرار من خلال إبراز العلاقة ما بين التواجد الأجنبي والمجسد من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر سنويا وما بين بعض المتغيرات الاقتصادية والتي لها العلاقة المباشرة مع تواجد الشركات الأجنبية في الجزائر والتي ترتبط أساسا بالمناخ الاستثماري، على ضوء توفر البيانات، على غرار النمو الاقتصادي، مستوى التشغيل، أما المتغيرات الأخرى فيصعب تقديرها كميا وإن كان ذلك ممكنا فلم تتوفر لدينا البيانات المتعلقة بها.

توجد علاقة قوية تربط ما بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، وقد عرفت معظم الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق تقلبات كبيرة وهامة على مستوى معدلات التضخم والتي عادت أساسا إلى تحرير الأسعار بعدما كانت تحدد إداريا، وأيضا قيام الدول بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية. فبالنسبة للجزائر وبعد تخفيض سعر الصرف سنة 1990 و1991، شهدت معدلات التضخم ارتفاعا قياسيا تجاوز عتبة 28% سنويا، كما أنه وصل سنة 1994 إلى 39% الأمر الذي انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك وكلها تعتبر عوامل معيقة للاستثمار، ولكن نتيجة اعتماد الجزائر لسياسة مالية ونقدية صارمة ما بين 1994 و1996 تراجعت معدلات التضخم إلى 15% عام 1996 وإلى 6% عام 1997. أما في السنوات الأخيرة فقد عرف نوعا استقرارا ما بين 6% و2,5% وهو ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مقارنة

⁴ المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت 2003، ص 5-11.

مع جيراننا، وهو عامل ضروري للتأثير على قرار الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. بعد ارتفاع أسعار الذهب الأسود في الأسواق العالمية منذ سنة 1999 عرفت وضعية ميزان المدفوعات تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا، الأمر الذي أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي فبعد أن كان في حدود شهر استيراد واحد سنة 1990 أصبح في حدود حوالي 38 شهرا في نهاية سنة 2006 بأكثر من 78 مليار دولار أمريكي، كما تجدر الإشارة إلى أن المديونية الخارجية قد تراجعت بصورة معتبرة وإلى مستويات تبعث على التفاؤل، بعدما كانت تشكل عقبة حيث كانت تفوق على سبيل المثال سنة 1994 الـ 32 مليار دولار أمريكي.⁵

2- الأساس النظري :

يتسع مجال التحليل النظري لظاهرة جاذبية دولة معينة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويتميز بتعدد الجوانب. إن الأدبيات الاقتصادية في هذا الميدان تجمع في طياتها أمور لها صلة وثيقة بالشركات الأجنبية المستثمرة خارج حدودها الوطنية، وأمور أخرى ترتبط بخصوصيات مناخ الاستثمار في البلد المضيف أو المستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة. تركز "نظرية تنظيم الشركة" على التنظيم الصناعي وهي تساهم إلى حد كبير في شرح وتفسير عمل الشركات متعددة الجنسيات وميكانيزمات الإنتاج الدولي. إذا نتكلم هنا على الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر من أهم صور تدويل الإنتاج الدولي والتي بدأت أول بوادرها تظهر إلى الوجود منذ نهاية الستينات (1960)، حيث تطورت بشكل واضح في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. تم اتسع نطاقها لتستحوذ هذه الشركات على مراكز جغرافية متعددة وواسعة في العالم، ووسعت من نشاطها وتخصصاتها بوثيرة سريعة وكان ذلك جليا منذ نهاية الثمانينات (1980).

أول التحاليل النظرية لظاهرة الشركات متعددة الجنسيات والتي اهتمت بشرح المنافسة غير التامة والاحتكار التي تميزت بها هذه الشركات، كانت في أواخر الخمسينات (1950)، ولعل من أهمها نظرية "دورة حياة المنتج" ⁶ Vernon 1966 ونظرية "العالية" ⁷ Hymer 1968 ونظرية "تنوع المنتج" ⁸ Caves 1974-1971. وما هو ملاحظ في ما يخص محتوى هذه النظريات المذكورة، أنها اشتركت في نقطتين أساسيتين، أولهما أنها قد اعتنت بشرح وتحليل السبب الذي يجعل من شركة معينة شركة عالمية، أو شركة متعددة الجنسيات وهي النقطة الأساسية والجوهرية في التحليل. أما النقطة الثانية تمثلت في اعتماد الشركات الأمريكية كنموذج لشركات دولة مستثمرة في الخارج.

⁵ بن حسين، ن، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁶ Vernon R, International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.

⁷ Hymer S, La grande corporation multinationale, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.

⁸ Caves R E, Causes of direct investment: foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3, August 1974, Page 279.

هذه
أهم
ت
>
أه
س
إم
الإ
و
تو
حر
كم
سلامة
أن الجز
المختلفا
والمجسد
المتغيرا
أساسا ب
المتغيرات
توجد
معظم ال
عادت أ
العملة ا
التضخم
انعكس
معيقة للا
تراجعت
عرف نوء

⁴ المنظمة العربية

بداية من السبعينات ظهرت محاولات أكثر جدية وأكثر فعالية من أجل شرح وتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي هذا الصدد نجد النظرية الإلكتيكية أو الانتقائية Théorie életrique أو إشكالية OLI⁹ الذي جاء بها Dunning 1974 - 1980 - 1993. والتي سمحت لنا بفهم أكثر لظاهرة تموقع وإرتحال الشركات متعددة الجنسيات سواء في الدول النامية أو في الدول المتقدمة. إن الفكرة الجوهرية التي تنبع من هذه النظرية تتمثل في كون الشركة متعددة الجنسيات تمتلك ميزة نوعية Ownership ستختار الاستثمار في موقع أو منطقة جغرافية محفزة وجذابة، حتى تستطيع أن تستغل هذه الميزة النوعية بأقل التكاليف الإنتاجية الممكنة عالميا. وعلى أساس كل ما ذكرناه، كيف يمكننا أن نحدد موقع أو منطقة جغرافية جذابة ومحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر؟ إن جاذبية منطقة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بمجموعة من المتغيرات ولا يمكن حصرها في عامل واحد أو متغير واحد. بصفة عامة الدراسات القياسية في هذا المجال قد اهتمت بتكلفة اليد العاملة ونوعيتها وكذا نوعية البنية التحتية والمؤسسات العمومية، وكذلك اهتمت بالدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية الوطنية (السياسة التجارية، سياسة سعر الصرف، السياسة الجبائية...) وكذلك اهتمت كثيرا بحجم السوق The market size. فنجد كل من أعمال Root و Ahmed¹⁰ 1978-1979، والتي تتكون من مجموعة من المتغيرات المفسرة للاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول، وهي حجم السوق (اعتمادا على أعمال Goldberg 1972)، نوعية البنية التحتية، الانفتاح التجاري، مستوى الاندماج الاقتصادي، الاستقرار السياسي. كذلك أعمال wheeler و Mody¹¹ 1992، فقد اعتمدا على مجموعة من المتغيرات التي تشرح الظاهرة، وتتمثل كذلك في حجم كبير للسوق، تكاليف متدنية لليد العاملة، النسيج الصناعي (وجود مناطق صناعية) وهذا الأخير يعتمد أساسا على توفر بنية تحتية متطورة وتطور صناعي سريع. ويضيف كل من Mody و wheeler أن هذه المتغيرات ترتبط كثيرا بمستوى التطور الاقتصادي للدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك بالقطاع الإنتاجي الذي ستختاره الشركة متعددة الجنسيات. بالنسبة للدول النامية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الالكترونية يرتبط بقوة مع نوعية البنية التحتية وتكاليف اليد العاملة، أما بالنسبة للدول المتطورة فيرتبط إلى حد بعيد بحجم السوق والتهيئة الصناعية وهذا ينك على أن نوعية البنية التحتية لا تعتبر كعميق للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات ستتموقع فيها مستفيدة بذلك من نوعية أكبر من الخدمات

⁹ Paradigme OLI: O « Ownership », L « Localisation », « Internalisation ».

¹⁰ Root F, Ahmed A, Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979, pages 751-767.

¹¹ Wheeler D, Mody A, International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.

مقارنة بالدول النامية. أما في ما يخص أعمال Axarloglou¹² 2005 والذي اعتمد على طريقة panel data، فتبين أن جاذبية دولة معينة للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط إلى حد بعيد بإنتاجية العمل، وكذلك النفقات الحقيقية المخصصة للتربية العالية والاستقرار الاجتماعي.

مع اتساع نطاق العولمة، اتجهت النشاطات الاقتصادية إلى التخصص أكثر والتجزؤ على قطاعات السوق العالمية Fragmentation، كذلك نظريات إستراتيجية قطاعات السوق الإنتاجية والتي جاء بها Kierzowski¹³ 2001 كانت من أجل توضيح أكثر لظاهرة تموقع الشركات متعددة الجنسيات واختياراتها لمناطق نشاطاتها في العالم وخاصة في الدول النامية. والنظريات تظهر وجود نماذج للاستثمار الأجنبي المباشر من النوع العمودي Vertical والذي يركز على تداية تكاليف عوامل الإنتاج. وما هو معروف أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان أكثر ضرورة عندما كانت هناك قيود جمركية بين الدول، وحتى تتفادى الشركات متعددة الجنسيات تلك العراقيل الجمركية وتكتسح سوق منطقة معينة تختار التموقع فيها ومزاولة نشاطها على مستواها وهذا ما يعرف بـ Tariff-jumping. لذلك كانت الاقتصاديات المحمية والمنغلقة أكثر جاذبية واستقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بتلك الاقتصاديات المفتوحة على العالم، بعبارة أخرى درجة حمائية اقتصاد معين وحجم سوقه الداخلية يعتبران من أهم المحددات لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، والاختيار بينه وبين التصدير. وهنا تخلق علاقة إحلال أو استبدال ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير، وهذا ما يولد نموذج آخر للاستثمار الأجنبي المباشر والذي هو من النوع الأفقي Horizontal.

وكإضافة إلى ما ذكرناه فإن ما يرتبط بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي فهي تعرف كذلك باستثمارات شمال-جنوب أي أنها تتوجه من دول الشمال والتي هي في الغالب دول متطورة ومتقدمة صناعيا وتكنولوجيا إلى دول الجنوب والتي هي في الغالب دول نامية تتوفر على موارد مادية وبشرية بتكاليف منخفضة، بمعنى آخر هناك تفاوت بين دول مصدر الاستثمار والدول المضيفة له في ما يخص الموارد الطبيعية (Dunning 1993) إضافة إلى امتلاك عوامل الإنتاج، تكاليف اليد العاملة ومدى تأهيلها، هذه العناصر تبقى من أهم العوامل المحددة والمؤثرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي (Helpman 1984، Culem 1988، Wheeler و Mody 1992).

دون أن ننسى أعمال كل من Feinberg و Keene 2001، Yeaple 2003، Hanson وآخرون 2003 فقد بينوا على أساس معطيات الولايات المتحدة الأمريكية أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة من النوع العمودي تبقى أكثر تركيزا في بعض القطاعات مثل الصناعات الميكانيكية والإلكترونية، وقد ارتكزت

¹² Axarloglou K, What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005, pages 285-308.

¹³ Kierzowski H, A framework for fragmentation in Arndt SW, Oxford university press, 2001.

هذه الأعمال على مقارنة بعض العوامل المتحركة في الاستثمار كتكلفة اليد العاملة وتكاليف النقل ووفرة عوامل الإنتاج ما بين البلد المضيف والبلد الأصلي للشركة المستثمرة (لقد ارتكزوا في أعمالهم على OLI وأعمال Dunning 1993). وفي الأدبيات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر، هناك من يعتمد في تحليله على النوع الأفقي مثل Brainard 1993-1997، وهناك من يعتمد على النوع العمودي مثل Hanson، Mataloni و 2001 Slaughter وكذلك Head و 2004 Ries.¹⁴

هناك دراسات قياسية حاولت تحليل وشرح جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي المباشر مستعملة على العموم معطيات خاصة بالدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الكلي) أو معطيات مرتبطة بالمؤسسات الناشطة في الدول المضيفة (معطيات الاقتصاد الجزئي). كل هذه الدراسات حاولت قياس آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة وتحديد محدداته. ومن أجل تحليل العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر يستعمل المحللون مؤشر الـ foreign direct investment fdi كنسبة مئوية من الـ gdp وذلك من أجل تحديد حجم السوق على غرار أعمال¹⁵ Asiedu 2003،¹⁶ Singh و 2003 Jun و 1995 Hassane و 2001 Zatla.

1995 Jun Singh يميزان ما بين الدول ذات الاستقطاب الضعيف لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والدول ذات الاستقطاب القوي. أما Asiedu 2003،¹⁷ Akinkugbe و 2002 Hassane و Zatl¹⁸ 2001 يستعملون طريقة Panel data للمقارنة بين الدول دون أي تمييز. Bouoiyour 2007¹⁹ قام بدراسة قياسية تخص محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب الأقصى بإقصاء الخوصصة من المتغيرات المفسرة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما²⁰ Khadija Elissaoui 2008 قامت بدراسة قياسية باستعمال طريقة Panel data من أجل شرح ظاهرة جاذبية المغرب الأقصى للاستثمار الأجنبي المباشر باستعمال معطيات الاقتصاد الجزئي (دراسة حول 300 ملاحظة تخص الشركات في المغرب الأقصى).

¹⁴ Joshua A,B, Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006, pages 10-15.

¹⁵ Akinkugbe,O, Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n°2003/02, January 2003.

¹⁶ Asiedu, E, Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.

¹⁷ Asiedu, E, On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World developing, 2002, pages 107-119.

¹⁸ Hassane B & Zatl, N, L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran(Algérie), Marseille(France), 29 et 30 Mars 2001.

¹⁹ Bouoiyour, J, The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, 2007, pages 91-115.

²⁰ El issaoui, K, Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.

بعد أن تقرر الشركة العالمية الاستثمار خارج حدود بلدها الأصلي تأتي المرحلة الثانية وهي اختيار البلد المضيف للإستثمارات، والسؤال والذي يطرح نفسه في هذا الصدد، على أساس ماذا سيتم اختيار البلد المضيف؟ بمعنى آخر كيف يمكن شرح وتحليل مدى جاذبية بلد معين للإستثمارات الأجنبية المباشرة. حتى نستطيع شرح توقع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في بلد ما أو منطقة جغرافية معينة، من الصعب أن نجد إطار نظري موحد لكل النتائج التطبيقية. وفي الأدبيات الاقتصادية الحديثة نجد أعمال Bloningen 2005 التي تتمحور حول فرضيتين، واحدة تعتمد على نماذج اقتصادية جزئية والتي على أساسها تم شرح قرار شركة عالمية للإنتاج أو النشاط في بلد أجنبي أي في الخارج. أما الفرضية الثانية فتعتمد على نماذج اقتصادية كلية والتي من خلالها تم تحديد أهم العوامل المساعدة على جذب تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة. أكدت هذه الدراسة على مدى أهمية سعر الصرف على الخصوص والاقطاعات الجبائية إضافة إلى القوانين والتشريعات المرتبطة بالتعاملات التجارية²¹. يبقى أمر قياس مدى جاذبية بلد معين لتدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة يطرح عدة مشكلات وتعقيدات مرتبطة أساسا بوجود عدة متغيرات تتحكم في درجة الجاذبية، وقد أظهرت هذه الصعوبة الدراسات التطبيقية والنظرية التي اهتمت بهذا الموضوع، وقد ذكرت الأدبيات الاقتصادية أعمال Loewendahl و Ertugal 2001 حيث أحصت هذه الدراسة أكثر من 20 محلدا للإستثمار الأجنبي المباشر تم ترتيبها على أساس اعتبارات اقتصادية وقانونية مؤسسية وسياسية. نجد كذلك أعمال Lim 2001، Srinivasan و Basu 2002 حيث أكدت هذه الدراسات على مدى أهمية العامل المحدد التقليدي والمحدد الرئيسي للإستثمارات الأجنبية المباشرة ألا وهو حجم السوق إضافة إلى تكاليف اليد العاملة والأجور.

3- الدراسة القياسية :

وعلى أساس ما ذكرناه من دراسات سابقة سنحاول أن نحدد مجموعة من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ذات الصبغة الاقتصادية الكلية، مرتكزين أساسا على ما توفر لدينا من معطيات خاصة بالاقتصاد الجزائري. تعتمد هذه الدراسة القياسية في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من طرف الديوان الوطني للإحصاء (ONS) بالإضافة إلى إحصاءات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي (FMI) والأونكتاد (UNCTAD) والبنك الدولي (WDI)، حيث يستند التحليل من الجانب التطبيقي على سلسلة بيانات سنوية للاقتصاد الجزائري للفترة (1970-2009). أما في ما يخص متغيرات الدراسة فتشمل كل من:

fdi: الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

gdp: نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

²¹ Bloningen, B, A Review of the emprical literature on FDI determinants, Atlantic Economic Journal, 2005, page 33.

- tax: الجباية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 debt: المديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 int: معدل الفائدة.
 exc: سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي.
 inf: معدل التضخم السنوي.
 pi: نسبة الاستثمار العمومي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 xm: نسبة إجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
 g: الإنفاق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

سنحاول استخدام الأساليب الكمية القياسية للتعرف على أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري. وفي هذا الإطار، فإن النظرية الاقتصادية في الغالب ما تشير إلى وجود علاقة على المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات. وحتى ولو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل تضعنا أمام مشكلة تتمثل في عدم استقرارية السلاسل الزمنية لمعطيات المتغيرات الاقتصادية المدروسة، خاصة تلك المتغيرات التي لها الطابع الكلي (متغيرات اقتصادية كلية)، وفي حالة عدم استقرارية السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي يمكن الحصول عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية يكون غالبا انحدارا زائفا وهو ما بينته دراسة كل من Granger و Newbold 1974. إن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرارية للسلاسل الزمنية المستعملة، ولكنها في هذه الحالة من الممكن جدا أن تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى الطويل، الأمر الذي يشكل إزعجا إذا ما كان الاهتمام محصورا بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الوضعية يستعمل اختبار التكامل المتزامن cointegration test الذي ادخل من طرف Granger 1981 الذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي قد يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.²²

وعليه فإن نموذج معادلة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ستكون على الصيغة التالية:

$$fdi = f(gdp, tax, debt, int, exc, inf, pi, xm, g)$$

$$fdi = \alpha_0 + \alpha_1 gdp + \alpha_2 tax + \alpha_3 debt + \alpha_4 int + \alpha_5 exc + \alpha_6 inf + \alpha_7 pi + \alpha_8 xm + \alpha_9 g + \varepsilon \dots 1$$

²² Bourbonnais R, Économétrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris 2002, pages 278,279.

قد اقترح كل من Engle و Granger 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، الأولى تعمل على تقدير علاقة الانحدار التالية باستخدام طريقة المربعات الصغرى.

$$X_t = \alpha + \beta Y_t + e_t, \dots \dots \dots 2$$

في حين تركز المرحلة الثانية على اختبار مدى استقرار حد الخطأ العشوائي U_t لمعادلة الانحدار السابقة رقم 1 فإذا كانت هذه الأخيرة مستقرة عند المستوى $I(0)$ فإن ذلك يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين X و Y .

لدراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، فإن اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen 1988 يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المتزامن من خلال حساب عدد أشعة التكامل المتزامن. ويقوم هذا الإختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots \dots \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 3$$

حيث أن المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1}$

P : عدد فترات الإبطاء في النموذج.

$r = R(\pi_p)$ رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات التكامل المتزامن.

وفي هذا الصدد، أثبت كل من Engle و Granger 1987 إمكانية تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء ECM. ويمكن تمثيل نموذج لتصحيح الأخطاء بين متغيرين مثلاً بالمعادلة التالية:

$$\Delta X_t = \alpha_0 + \alpha_1 e_{t-1} + \sum_{i=1}^m \alpha_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta Y_{t-j} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 4$$

حيث يمثل e_{t-1} حد تصحيح الخطأ المقدر في المعادلة رقم 2، والذي يشير إلى سرعة التكيف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، أي أنه يقيس مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحرافات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة. وكما جرت عليه العادة عند استعمال السلاسل الزمنية وبالأخص عند تحليل المعطيات المرتبطة بمعطيات البلد الماكرواقتصادية، وسيتم اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة على أساس الاختبار المعزز لديكي- فولر للجذور الوحيدة ADF، ومن أجل القيام بهذا الاختبار سنستعمل طريقة المربعات الصغرى لتقدير النموذج التالي بالنسبة لكل متغيرات النموذج.

$$\Delta X_t = \alpha + \beta X_{t-1} + \sum_{j=1}^k \delta_j \Delta X_{t-j} + U_t \dots \dots \dots 5$$

1.3- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية : يجب أن تكون السلاسل الزمنية المستعملة مستقرة، خاصة في تحليل الوضعيات الاقتصادية الكلية (دراسة متغيرات اقتصادية كلية لدولة معينة مثلا)، سنبدأ باختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات التحليل الاقتصادي، وذلك من خلال استعمال كل من الاختبار المعزز لديكي- فولر للجذور الوحيدة (ADF)، في هذا الصدد، وبعد حساب عدد التآخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها المعامل Akcaike و Schwarz، أوضحت نتائج اختبار استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية 1% و 10%، مما دفع بنا إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. وقد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول رقم 1. وبمقارنة قيم T_{θ} الإحصائية مع القيم الحرجة، فإنه يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلسلة زمنية مستقرة وذلك بدلالة أن القيم المطلقة T_{θ} الإحصائية المحسوبة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية.

2.3- اختبار التكامل المتزامن: ²³ بما أن هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة (التفاضلات الأولى لكل المتغيرات)، فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen من أجل اختبار إذا ما كانت هناك علاقة بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل. وهذا ما يمكن إظهاره من خلال الجدول رقم 2، ومن خلاله يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نقبل الفرضية العدمية H_0 ، أي وجود علاقة للتكامل المتزامن، حيث أن عدد متجهات التكامل المتزامن هو $r=9$ عند مستوى معنوية 5%، مما يدل على أن هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر fdi متكامل تكاملا متزامنا مع بقية محدداته ناحية، مما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، أي أنها لا تبتعد كثيرا عن بعضها البعض في المدى الطويل بحيث تظهر سلوكا متشابها. ومن أجل القيام باختبار التكامل المتزامن لكل من Engle و Granger فسيكون ذلك من خلال تقدير علاقة الانحدار المثلثة في المعادلة رقم 1 والجدول رقم 3 يظهر نتائجها. وبناء على نتائج هذا الأخير، فإنه يتبين لنا أن هناك من المتغيرات التي ترتبط بالاستثمار الأجنبي المباشر بعلاقة إيجابية (طردية) على غرار كل من الاستثمار العمومي، معدل التضخم السنوي، نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، والإنفاق العمومي وهناك متغيرات ترتبط معه بعلاقة سلبية مثل الجباية العادية، نسبة الصادرات والواردات، المديونية الخارجية، معدل الفائدة، وسعر الصرف. إلا أنه هناك من له تفسير معنوي وهناك من لا يحقق ذلك، فمن خلال اختبار معنوية المعلمات المقدرة فسيؤدي إلى قبول معنوية معاملات كل من الثابت، الجباية العادية، الاستثمار العمومي، الصادرات والواردات. ومن تم فهي المتغيرات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال النموذج المقدم.

²³ Bourbonnais R, op, cit, pages 279,280,281.

فإن ذلك
امن، من

المتغيرات
الجدول

ة توفيق
ي المباشر
من 7 %
دم وجود

ارة سالبة
أي صدمة
كلمنا عن
75% من
المتزامن،
الوارد إلى
على أن
الزيادة.

من الجباية
الواردات
يل النتائج

ار الأجنبي
مع دراسة

²⁴ Bourbonnais

3.3- تقدير نموذج تصحيح الأخطاء: ²⁴ من خلال النتائج التي تحصلنا عليها إلى حد الآن، فإن ذلك يدفعنا إلى تقدير العلاقة الحقيقية بين السلاسل الزمنية التي تربط بينها علاقة تكامل متزامن، من خلال تمثيلها بنموذج لتصحيح الأخطاء. في هذه الحالة سيأخذ هذا النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta I_{Pt} = \alpha + \beta e_{t-1} + \sum \delta_i \Delta X_i + \sum \phi \Delta X_{i,t-1} + \gamma \Delta I_{P,t-1} + \varepsilon_t \dots \dots \dots 6$$

حيث تمثل X المتغيرات المفسرة، وقد تم اعتماد فقط المتغيرات التي لها تفسير معنوي، أما المتغيرات التي لها تأثير غير معنوي فسنقوم بتجاهلها واستبعادها من النموذج. والنتائج هي مبينة في الجدول رقم 4.

من خلال الجدول رقم 4 تظهر قيمة معامل التحديد 0,7116 وهو ما يدل على أن جودة توفيق النموذج وقدرته على تفسير التغيرات التي تحدث في قيمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة تفسر لنا ما يزيد عن 71 % من التقلبات التي تحدث على مستوى التدفقات الواردة، كما أن إحصائية DW تدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

وعليه، فتظهر معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى معنوية 5 % وذات إشارة سالبة (-0,759542) وهو ما يثبت أن سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر قد يستغرق عند حدوث أي صدمة أكثر من سبع سنوات ونصف حتى يصل إلى وضعية التوازن على الأجل الطويل. وإذا تكلمنا عن سرعة التعديل، فنقول أنه يتم في كل فترة (سنة من خلال المعطيات) تعديل ما يزيد على 75% من اختلال توازن الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل الطويل، وهذا ما يشرح فرضية التكامل المتزامن، كما تظهر هذه النتيجة أيضا أن معلمة معدل زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بإبطاء سنة واحدة كانت معنوية عند مستوى معنوية 1% وبإشارة موجبة مما يدل على أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الدراسة في مجملها كانت تتجه نحو الزيادة.

4- النتائج والتحليل :

وبناء على النتائج المبينة في الدراسة القياسية قد اتضح لنا أن هناك تأثيرا لكل من الجباية العادية والاستثمار العمومي على المدى القصير والطويل، في حين أن تأثير الصادرات والواردات أو ما يعرف بدرجة الانفتاح التجاري فكان فقط على المدى الطويل. ويمكن تلخيص تحليل النتائج المحصل عليها من خلال الدراسة القياسية في النقاط التالية:

في ما يرتبط بالجباية العادية فهناك علاقة معنوية ولكن سلبية بينها وبين الاستثمار الأجنبي المباشر على المدى القصير والطويل عند مستوى معنوية 5 % وهذا يتناسق كثيرا مع دراسة

²⁴ Bourbonnais R, op,cit, pages 281,282.

1.3- دراسة اس
خاصة في تحليل
سنبداً باختبار ا
كل من الاختبار
التأخرات بناء
اختبار استقرار
مستويات المتغيرا
الفروق الأولى. و
الإحصائية مع الك
سلسلة زمنية مس
لكل مستويات الم
2.3- اختبار التكامل
لكل المتغيرات)، في
هناك علاقة بين مت
2، ومن خلاله يتض
الفرضية العدمية H_0
9= عند مستوى مع
متزامنا مع بقية محدد
لا تتعد كثيرا عن
بإختبار التكامل المتزا
المثلة في المعادلة رقم
أن هناك من المتغيرات
من الاستثمار العموم
وهناك متغيرات ترتب
الخارجية، معدل الفائدا
فمن خلال اختبار مس
الجباية العادية، الاستث
الأجنبي المباشر في الجز

Bloningen 2005. فهذا يدل على الدور السلبي الذي تمارسه الجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر وإن كان ضعيفا و هذا راجع بالدرجة الأولى إلى ضعف التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر والعدد المحدود من الشركات الأجنبية الناشطة في القطاعات الأخرى خارج المحروقات، إلا أن التأثير في مجمله يبقى سلبي وهذا بسبب تعقيد النظام الجبائي الجزائري رغم الإصلاحات التي عرفتها المنظومة الجبائية الجزائرية وارتفاع الضغط الجبائي والذي لا يجفز كثيرا على استقطاب استثمارات في قطاعات أخرى خارج المحروقات إذا ما قورن مع المحيط الجبائي للبلدان المجاورة كتونس والمغرب الأقصى على سبيل المثال لا الحصر.

أما في ما يخص الاستثمار العمومي وعلاقته بالاستثمار الأجنبي المباشر، فإن النتائج أبرزت علاقة معنوية ايجابية على المدى القصير والمتوسط عند مستوى معنوية 10 %، وهذه النتيجة تؤكد نتائج الدراسات السابقة على رأسها دراسة كل من Mody²⁵ و Wheeler و التي أظهرت أن نوعية البنية التحتية ضرورية لزيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكما هو معروف أن الجزائر تعرف في السنوات الأخيرة زيادة معتبرة في الاستثمارات العمومية والتي كانت في أغلبيتها في تحسين البنية التحتية للجزائر من خلال شق الطرقات وعلى رأسها الطريق السيار شرق غرب، وهذا من شأنه أن يسهل الحركة ما بين أطراف القطر الجزائري الشاسعة والمترامية ومن تم يسهل عمل الشركات الأجنبية ويجفز على استقطاب العدد الأكبر منها.

أما في ما يتعلق بالانفتاح التجاري وحجم المبادلات التجارية، فقد كانت العلاقة فيما بينهما ايجابية ومعنوية عند مستوى معنوية 10 % ولكن في المدى الطويل فقط. وهذا يؤكد ضرورة الانفتاح أكثر فأكثر على العالم من أجل زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر. أما في ما يرتبط بسعر الصرف فكانت علاقة سلبية ولكن غير معنوية، فتخفيض الجزائر لعملتها الوطنية قد أدى إلى ارتفاع تكلفة السلع، الأمر الذي رفع من مستوى الأسعار الأمر الذي انعكس سلبا على القدرة الشرائية للأفراد وإنفاقهم، وبالتالي سيؤثر لا محالة على حجم طلب السوق الجزائري (market size) وهذا قد تنافى مع دراسة Bloningen 2005.

أما في ما يتعلق بنسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي، فقد أظهرت النتائج إلى عدم وجود علاقة معنوية بينه وبين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم ايجابية العلاقة. وهذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والرفع من قيمتها، وهذا يعود بالدرجة الأولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري والذي هو اقتصاد ريعي (مداخيل المحروقات من البترول والغاز)، وهو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري والذي يعاني من انخفاض متواصل في القدرة الشرائية للمستهلكين.

²⁵ بن حسين، ن، مقال بعنوان "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد و المجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، بدون تاريخ نشر.

أما في ما يتعلق بدرجة اللابقين والمعبر عنها بمعدلات التضخم، فقد بينت النتائج عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، رغم العلاقة الإيجابية فيما بينهما، الأمر الذي يدعم فرضية توقف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر على حجم الأرباح المحققة خاصة في قطاع المحروقات، وهذا لأن غالبية الشركات الأجنبية المتواجلة في الجزائر هي شركات تنشط في حقل المحروقات ومشتقاتها، ونعلم مدى ربحية هذا القطاع في السنوات الأخيرة حيث أن سعر البرميل يقيم بالدولار لا بالدينار.

أما في ما يرتبط بكل من متغيري المديونية العمومية والإنفاق العمومي، فُظهر النتائج أن العلاقة ما بينهما والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر غير معنوية، وهذا يعكس عدم فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الإنفاق العمومي والذي يظهر علاقة إيجابية ولكن غير معنوية كما ذكرنا، في حين أن المديونية العمومية في الجزائر لا تؤثر كثيرا على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة رغم انخفاضها في السنوات الأخيرة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل أخرى تعيق الاستقطاب. أما إذا عدنا إلى العلاقة التي تجمع معدل الفائدة فالنتائج أظهرت علاقة سلبية ولكن غير معنوية، وهذا يؤكد عدم ارتباط الشركات الأجنبية المتواجلة بالجزائر إلى حد بعيد بتمويل من بنوك محلية.

خلاصة : لا يزال مناخ الاستثمار في الجزائر غير مؤهل بصورة جيدة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن الأسباب الحقيقية التي تؤثر في ذلك، بعدما قمنا بدراسة العلاقة التي تجمع ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم محددات مناخ الاستثمار في الجزائر. ولعل أهم ما يمكن ذكره من أسباب في هذا الصدد، ستكون ملخصة في النقاط التالية:

- استمرارية ارتباط الاقتصاد الجزائري بأسعار برميل البترول، وبالتالي حساسيته المفرطة لكل التقلبات والصدمات التي يمكن أن تجرّها تقلبات أسعار البترول على مستوى الأسواق العالمية.
- عدم فعالية النظام المالي والبنكي في الجزائر، حيث أنه ما يزال يعاني من تقلل الإجراءات البنكية والمصرفية زيادة على ضعف أداء بورصة الجزائر.
- ضعف موقع الجزائر في مؤشرات الحكم الراشد، الأمر الذي أدى إلى عدم اتضاح ظروف العمل وانتشار حالة الشك لارتفاع مستويات الفساد وضعف سيادة القانون واستفحال ظاهرة الاقتصاد الموازي (غير الرسمي).
- تقلل الجهاز الإداري وضعف استجابته لرغبات المستثمرين، نتيجة انتشار البيروقراطية والروتين والتعقيدات والعقبات على مستوى أغلبية المصالح والأجهزة التي يتعامل معها المستثمر سواء المحلي أو الأجنبي.

- ضعف كفاءة البنية التحتية والهياكل القاعدية رغم الجهود التي تقوم بها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل تطوير بنيتها التحتية، لا أن هذه الأخيرة تبقى غير كافية من أجل تسهيل حركة ونشاط الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء.
- ضعف قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع المحروقات، ومن تم استمرار المحروقات في لعب الدور الأول في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الأمر الذي أدى إلى ضعف مساهمتها في التقليل من البطالة، ولم يكن لها الدور الفعال في زيادة النمو الاقتصادي كما أظهرت نتائج التحليل القياسي للدراسة.
- وبناء على كل ما ذكرناه يمكن أن نخرج ببعض التوصيات والتي لا تخص فقط الجزائر وإنما تتعلق بمختلف الدول النامية التي تريد أن تستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة هامة وفعالة في التمويل وزيادة التنمية الاقتصادية، والتي يمكن أن نختصرها في النقاط التالية:
- على الدول النامية تبني سياسات التوجه نحو التصدير مما يساهم في خلق أسواق جديدة للاستثمارات الناشئة وخلق فرص تسويقية للاستثمارات حتى يمكنها تصريف منتجاتها، وبالتالي ارتفاع معدلات الربحية.
- التوسع في عقد اتفاقيات لضمان الاستثمار بين الدول النامية ومع الدول المتقدمة وهو ما يؤدي إلى خفض مخاطر الاستثمار وخلق بيئة استثمارية ملائمة.
- عقد اتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي بين دول العالم المختلفة.
- الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية التي تشترك فيها الدول المتقدمة، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تكفل حرية تدفق الاستثمارات الإقليمية حيث يزيد من أهمية ذلك متطلبات تحرير التجارة العالمية وعولة الإنتاج والأسواق وحركة رؤوس الأموال العالمية.
- تنظيم زيارات متبادلة للمستثمرين الأجانب، وتعريفهم بالتسهيلات التي تقدمها الدولة للمستثمرين ومزايا الاستثمار في الاقتصاد الوطني.
- التعاون مع المؤسسات الدولية التي لها دور في ترويج الاستثمار وتقديم الخدمات الاستثمارية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 1: اختبار الاستقرار

اختبار ADF للفروق الأول		اختبار ADF		التغيرات
القيم المرحية	ADF	القيم المرحية	ADF	
%1	t _α	%10	t _α	
			-1,593	fdi
-2,632	-12,274	-1,611		gdp
-2,632	-11,245	-1,611	-1,089	int
-2,632	-4,080	-1,611	-0,700	Tax
-2,632	-5,143	-1,611	-1,360	exc
-2,632	-3,878	-1,611	0,798	debt
-2,632	-3,305	-1,611	-0,755	inf
-2,632	-4,528	-1,611	-1,247	pi
-2,632	-4,085	-1,611	-0,267	xm
-2,632	-4,725	-1,611	0,061	

الجدول رقم 2: اختبار التكامل المتزامن لـ Johansen

Hypothesized	Eigenvalue	Trace	0.05	Prob.**
No. of CE(s)		Statistic	Critical Value	
None *	0.912995	322.7049	197.3709	0.0000
At most 1 *	0.889336	237.2423	159.5297	0.0000
At most 2 *	0.759184	160.1982	125.6154	0.0001
At most 3 *	0.583436	110.3679	95.75366	0.0034
At most 4 *	0.470587	79.71785	69.81889	0.0066
At most 5 *	0.442465	57.45830	47.85613	0.0049
At most 6 *	0.407229	37.01023	29.79707	0.0062
At most 7 *	0.319779	18.70708	15.49471	0.0158
At most 8 *	0.138560	5.220258	3.841466	0.0223

Trace test indicates 9 cointegrating eqn(s) at the 0.05 leve * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 3: اختبار التكامل المتزامن لـ Engle و Granger

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	12.08359	8.645016	1.397752**	0.0316
الحماية العادية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.611025	0.236870	-2.579585**	0.0157
الاستثمار العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.395276	0.213727	1.849440***	0.0754
معدل التضخم السنوي.	0.132427	0.097089	1.363976	0.1838
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.057201	0.043796	1.306075	0.2025
الصادرات والواردات نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.117691	0.068074	1.728870***	0.0953
للمديونية الخارجية نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	-0.015153	0.043565	-0.347837	0.7307
معدل الفائدة	-0.172061	0.343464	-0.500959	0.6205
سعر الصرف الحقيقي مع الدولار الأمريكي	-0.047236	0.041236	-1.145497	0.2621
الإفناق العمومي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	0.050084	0.071666	0.698841	0.4906
معامل التحديد	0.615288		اختبار دارين واتسن	2.095117

** معنوي تحت مستوى معنوية 5% *** معنوي تحت مستوى معنوية 10% مخرجات برنامج eviews

الجدول رقم 4: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

المتغير	المعامل	الخطأ المعياري	اختبار t	الاحتمال
الثابت	3.019528	2.239760	1.348148	0.1884
معلمة حد تصحيح الخطأ	-0.759542	0.298932	-1.271245**	0.0483
تفاضل الحماية العادية	-0.210423	0.115570	-1.820745***	0.0793
تفاضل الاستثمار العمومي	0.468291	0.128365	3.648108*	0.0011
تفاضل الصادرات والواردات	0.049227	0.030347	1.622155	0.1160
تفاضل الحماية العادية بإبطاء سنة	-0.059809	0.149294	-0.400615	0.6917
تفاضل الاستثمار العمومي بإبطاء سنة	-0.705118	0.212017	-3.325762*	0.0025
تفاضل الصادرات والواردات بإبطاء سنة	0.062079	0.054941	1.129912	0.2681
تفاضل الاستثمار الأجنبي المباشر بإبطاء سنة	0.412908	0.087607	4.713166*	0.0001
معامل التحديد	0.711633		اختبار دارين واتسن	1.233613

* معنوي تحت مستوى معنوية 1% ** معنوي تحت مستوى معنوية 5% *** معنوي تحت مستوى معنوية 10% مخرجات برنامج eviews

المراجع

- ❖ بن حسين، ن، مقال بعنوان: "دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، بدون تاريخ نشر.
- ❖ المنظمة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية، الكويت، 2003.
- ❖ طارق أحمد نويرة، تجارب دولية لتحسين مناخ الاستثمار، جمهورية مصر العربية، مجلس الوزراء، قطاع الدراسات التنموية، 2004.
- ❖ علي عبد القادر علي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004.
- ❖ Vernon R, International investment and international trade in the product cycle, Quarterly journal of economics, May 1966, Vol 80, Issue 2, page 190.
- ❖ Hymer S, La grande corporation multinationale, Revue économique, Problèmes financiers internationaux, Vol 19, N°6 Novembre 1968.
- ❖ Caves R E, Causes of direct investment: foreign firm's shares in Canadian and united Kingdom manufacturing industries, Review of economics and statistics, Vol 56, N°3, August 1974.
- ❖ Root F, Ahmed A, Empirical determinants of manufacturing direct investment in developing countries, Economic development and cultural change ; Vol 27 N°N, 1979, pages 751-767.
- ❖ Wheeler D, Mody A, International investment location decisions: the case of US firms, Journal of international economics, Vol 33, N°1-2, August 1992, pages 57-76.
- ❖ Axaroglou K, What attracts foreign direct investment inflows in the united states, international trade journal, Vol 19 N°3, 2005, pages 285-308.
- ❖ Kierzowski H, A framework for fragmentation in Arndt SW, Oxford university press, 2001.
- ❖ Akinkugbe, O, Flow of Foreign direct investment to Hitherto Neglected developing countries, Discussion paper n° 2003/02, January 2003.
- ❖ Asiedu, E, Foreign direct investment in Africa: The role of government policy, Institutions and political instability, Department of economics, University of Kansas, Septembre 2003, pages 1101-1115.
- ❖ Asiedu, E, On the determinants of foreign direct investment to developing countries: Is Africa different? World developing, 2002, pages 107-119.
- ❖ Hassane B & Zatla, N, L'IDE dans le bassin méditerranéen : ses déterminants et son effet sur la croissance économique, Faculté des sciences économiques d'Oran(Algérie), Marseille(France), 29 et 30 Mars 2001.
- ❖ Bouoiyour, J, The determining factors of Foreign direct investment in Morocco, Saving and development, Issue 1, 2007, pages 91-115.
- ❖ El issaoui, K, Une analyse empirique de l'attractivité du Maroc pour le capital étranger, Colloque International Rabat 17-18 octobre 2008, pages 1-18.
- ❖ Bloningen, B, A Review of the empirical literature on FDI determinants, Atlantic Economic Journal, 2005.
- ❖ Tsai, P, Determinants of foreign direct investment and its impact on economic growth, Journal of economic development, 1994, pages 137-163.
- ❖ Aristotelous, K, & Fountas, S, AN empirical analysis of inward foreign direct investment flows in the EU with emphasis on the market enlargement hypothesis, Journal of common market studies, 1996, pages 571-583.
- ❖ Dess, S, Foreign direct investment in China: Determinants and effects, Economics of planning, 1998, pages 175-185.
- ❖ Kuemmerle, W, The drivers of foreign direct investment into research and development: An empirical investigation, Journal of international business studies, 1999, pages 1-24.
- ❖ Love, J.H, & Lage-Hidalgo, F, Analysing the determinants of US direct investment in Mexico, Applied economics, 2000, pages 1259-1267.
- ❖ Gonzalez- Vigil, F, Trade policy and investment location: The effects of Peru's investment tariff structure in 1990's, Integration and trade, 2001, pages 29-69.
- ❖ Barro, R.J, Are government bonds net wealth, Journal of political economy, Vol.82, N°6, 1974, pages 1095-1117. Aschauer, D.A, Fiscal policy and aggregate demand, American economic review, Vol.75, N°1, 1985, pages 117-127.

- ❖ Mannell, A.H, Infrastructure investment and economic growth, Journal of economic perspective, Vol.6, N°.4 1992, pages 189-198.
 - ❖ Holtz, E.D, Private output, government capital, and the infrastructure crisis, Working paper N° 394, Colombia department of economics 1988.
 - ❖ Ghali, K.H, Government size and economic growth: Evidence from multivariate cointegration analysis, Applied economics, Vol.31, 1998, pages 975-987.
 - ❖ Loizides, J., Vamvonkas, G, Government expenditure and economic growth: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics .Vol.8 N°.1, 2005, pages 125-152.
 - ❖ Avila, D.R., Strauch, R, Public finances and Long Term growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis, Working Paper N°: 246, European central bank, Frankfurt, 2003.
 - ❖ Andrade, J. S., Duarte, M. A. S., et Berthomieu, C, le Rôle de la consommation publique dans la croissance : lecas des pays de union européenne, Etude de GEME N°5, Université de Coimbra, Portugal 2005, Page 15.
 - ❖ Llau, P., et Renversez, F, Stratégies de financement des solde budgétaire, Economica, Paris.1988.
 - ❖ Hartman, D, Tax policy and foreign direct investment in the united states, National tax journal (December), 1984, pages 475-487.
 - ❖ Rice, E, & Hines, J.R, Fiscal paradise: foreign tax havens and American business, Quarterly journal of economics, 1994, pages 149-182.
 - ❖ Hines, J.R, Altered states: Taxes and the location of foreign direct investment in America, American economic review, 1996, pages 1076-1094.
 - ❖ Akcay, S, Is corruption an obstacle for foreign investors in developing countries? A cross-country evidence, Yapi kredi economic review, 2001, pages 27-34.
 - ❖ Mutin G, Evolution économique de l'Algérie depuis l'indépendance, Gremmo, Lyon 1988.
 - ❖ Office National des Statistiques ONS, Statistiques sur l'économie Algérienne 1970-2002.
 - ❖ CNES, L'investissement en Algérie, Dossier documentaire, Février 2006.
 - ❖ Bourbonnais R, Econométrie (manuel et exercices corrigés), Dunod, Paris 2002.
- Joshua A, B, Fiscal policy and the growth of foreign direct investment in Sub-Saharan Africa (selected countries : Ghana, Kenya, Nigeria, and South Africa), theses Ph-D, December 16, 2005, ProQuest 2006.